- النهار 13نيسان 2016 - السنة 83

ذكرى جديدة للحرب... ومصير المفقودين لا يقلق الدولة

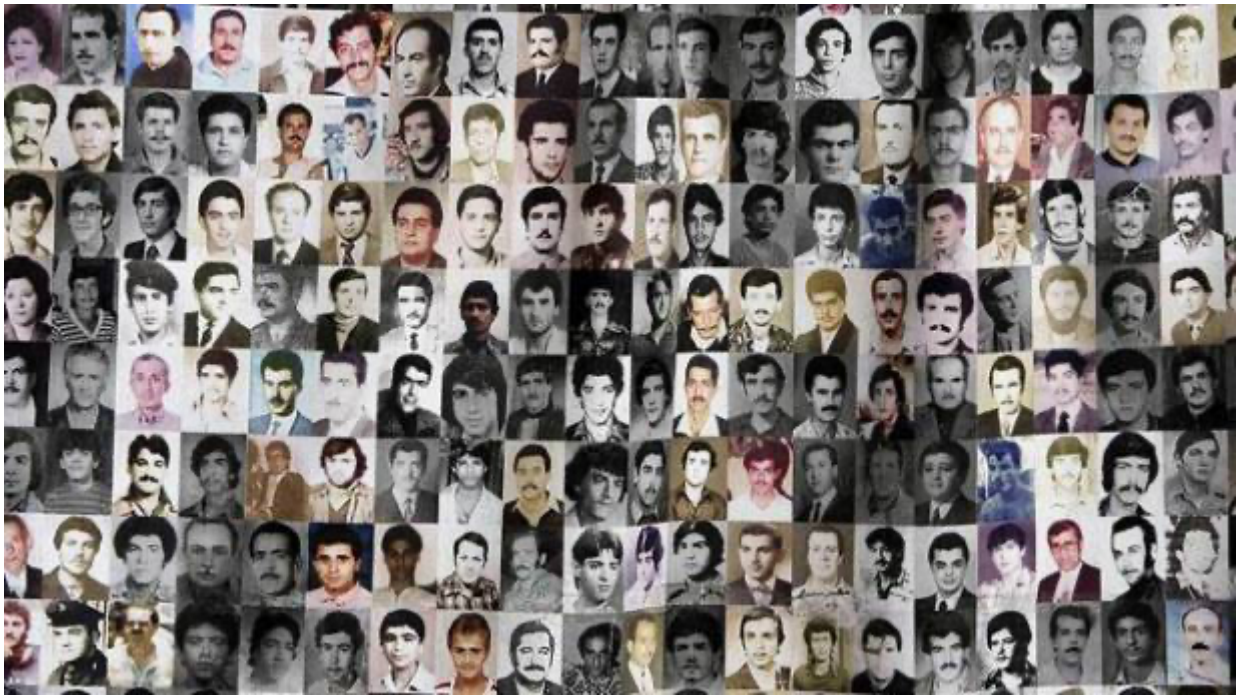

الى متى تستمر المأساة؟

منال شعيا

13نيسان 2016

الاسبوع الفائت، برزت مطالبة بضرورة حفظ الحمض النووي لاهالي المفقودين والمعتقلين في السجون السورية. واليوم، تعود هذه القضية الى الواجهة، عشية ذكرى الحرب اللبنانية، اذ ان المسألة الاهم تبقى في قضية نحو 17 الف عائلة لا تزال تبحث عن ابنائها منذ الزمن الاسود. لهؤلاء ينبغي ان تتوجه الانظار، ومن اجل هؤلاء باتت الحاجة الى معالجة حقيقية طال انتظارها اكثر من اربعة عقود.

ربما اول الغيث يكون بما اكدته لجنة حقوق الانسان النيابية خلال جلستها الاخيرة، عبر مطالبتها بضرورة حفظ الحمض النووي لاهالي المفقودين. فما اهمية هذا الموضوع، واي تأثير ايجابي له على قضية المفقودين ككل؟

معلوم ان هناك اتفاقا مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر لاخذ عينات من الحمض النووي لاهل المفقود والمعتقل، تمهيدا لحفظها ومطابقتها مع الأبناء المخفيين في حال وجود

شكوك حيال بعض هؤلاء، او اذا كان هناك رفات او ما شابه.
الا ان هذا الاتفاق، على اهميته، لا يزال جاهزا منذ اكثر من عام، والدولة اللبنانية لم تبادر حتى الان الى بته، اي الى توقيعه، او حتى مجرد الاطلاع عليه.
نعم... هكذا ينام الاتفاق في الادراج في قضية انسانية وحساسة، في وقت تصبح كل ام مهددة بالموت، قبل ان تعانق ولدها المفقود، وكل اب مهدد بأن يغادر الحياة قبل ان يرى ابنه المخطوف. فكيف ستحفظ حقوق هؤلاء؟
ببساطة، على الدولة اللبنانية ان تتحمل مسؤوليتها، فامّا ان توقع الاتفاق وامّا ان تبادر الى تبني مسألة الحمض النووي.
هكذا، يعلّق رئيس جمعية "سوليد" غازي عاد لـ"النهار"، ويقول: "خلال جلسة لجنة حقوق الانسان، اكدت لنا ممثلة الصليب الاحمر ان اللجنة الدولية مستعدة لمساعدة لبنان في هذا الاتجاه، الا ان على الحكومة اللبنانية ان تبدي استعدادها لهذه المبادرة."
اما المفارقة فهي ليست فقط في تخلي الدولة عن هذا الاتفاق او اهماله، بل حين نعرف ان المختبر المختص بأخذ عينات الحمض النووي، موجود في مركز قوى الامن الداخلي، وهو مجهز بكامل المعدات والتقنيات، كما ان الرائد هاني كلاسي رئيس مكتب المختبرات الجنائية، اكد خلال الجلسة امام النواب ان ""المختبر مجهز مئة في المئة، لا بل يضاهي مختبرات دول العالم."
من هنا، لا موانع امام المبادرة الرسمية. الا انه ازاء التقصير الرسمي المعتاد، لا بد دائما من اقتراحات بديلة.
لذلك، برزت اقتراحات داخل الجلسة تطالب بأن تبادر النيابة العامة التمييزية والضابطة العدلية الى التحرك في هذا المجال، اذا بقيت الحكومة غير مبالية، لا سيما اننا في ملف المفقودين والمخفيين قسريا، نحن امام "جريمة موصوفة"، ويمكن النيابة العامة ان تتحرك.
اما اهمية هذا المختبر واخذ عينات الحمض النووي فتكمن في ان "هذه العيّنات هي عبارة عن معلومات جينية يمكن التعرّف من خلالها الى الضحايا، مهما مرّ الزمن."
ويوضح عاد انه "بهذه الطريقة تحفظ حقوق الاهل في معرفة حقيقة مصير ابنائهم، وخصوصا ان عددا كبيرا من الاهالي ماتوا او سيموتون، وبالتالي لا بد من حفظ حق هؤلاء وحق الضحايا ايضا. وهذا الامر لن يتم الا عبر اخذ عينات الحمض النووي". ويتابع: "كم من ام ماتت من دون ان تعرف مصير ابنها. لا نريد اكثر."
انما السؤال الاهم هو: لماذا هذا التلكؤ ما دامت القضية لا تحتاج الا الى توقيع اتفاق جاهز منذ اكثر من عام؟
يجيب عاد: "انه التهرّب نفسه، واللامبالاة الرسمية تجاه هذه القضية. لا يريدون انعاش هذا الملف، بل "دفنه" في كل مناسبة يستطيعون ذلك."
وفي قضية المفقودين، لا بد من التذكير بان هناك اقتراحي قانون يختصان بهذه المسألة، ويطالبان بانشاء الهيئة الوطنية للمخفيين قسرا والمفقودين، ويدخل من ضمنها طبعا اخذ الحمض النووي. ومن اجل تسهيل العمل، عمل على دمج الاقتراحين باقتراح واحالته على لجنة الادارة، كسبا للوقت. وهذا كان مطلب "سوليد" في الاساس.
...وبعد 41 عاما على اندلاع الحرب، و26 عاما على انتهائها، ولم نبادر الى وضع خطة لمعرفة مصير بشر، ومن اجل حياة بشر مهددين بالموت كل دقيقة.
وفي موازاة المأساة المستمرة، العناوين باتت معروفة: هيئة وطنية للمخفيين قسرا. اخذ

عينات الحمض النووي. المتابعة مع الجانب السوري لمعرفة مصير المفقودين الاحياء.
المقابر الجماعية المحتملة لنبش رفات المفقودين.
انما قبل كل ذلك، اهتمام رسمي لبناني، لا بل صحوة ضمير، تتضاءل عاما بعد عام، وفي كل ذكرى جديدة لحرب لبنانية مشؤومة... بالفعل، الف عيب!